

# الفصل الأول

## الإطار العام للبحث

١-١: مقدمة.

أدى ظهور شبكة الانترنت وشيوع تطبيقاتها في مختلف جوانب الحياة إلى تسهيل كثيراً من الأمور التي كانت تتطلب وقتاً وجهداً كبيراً في إنجازها، ولعل من أبرز هذه التطبيقات التي توفرها شبكة الأنترنت خدمة البحث والوصول إلى المعلومات في مصادر مختلفة، وكذلك نقلها وسهولة تبادلها، ثم تطورت تطبيقات شبكة الأنترنت الويب ١,٠ (web 1.0) لتسمح للمستخدم بالمراسلة الفورية والتواصل الصوتي والمرئي وعُرفت هذه التطبيقات الحديثة بالويب ٢,٠ (web 2.0) الأمر الذي حدى بالتربويين الاهتمام بهذه التطورات التكنولوجية وتطويرها من أجل خدمة أهداف العملية التربوية.

وقد ساعدت تلك التطورات على ظهور أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني ( Learning Management Systems) التي نقلت العملية التعليمية من الشكل التقليدي الذي يحدث في حجرة الصف الدراسي فقط إلى الشكل الحديث الذي يقدم تعليماً إلكترونياً يعتمد على استخدام أساليب ووسائل الاتصال الحديثة التي تجمع المعلم مع طلابه في صورة افتراضية سواء بصورة متزامنة أو غير متزامنة، وتتيح للمتعلمين التفاعل فيما بينهم وكذلك مع المعلم بسهولة ويسر.

وأمام هذا التطور في تقنيات التعلم الإلكتروني كان لزاماً على مؤسسات التعليم عموماً ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص الاستفادة منها ليس فقط في إكساب المتعلمين المعرفة فقط، بل يتعدى ذلك إلى إكساب المتعلمين المهارات والكفايات التي تساعد المتعلم على التكيف مع تطورات العصر، والتفاعل الإيجابي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (عزة العباسي، ٢٠١٠م).

ويُقدم التعلم الإلكتروني بيئة تعليمية تساعد المتعلمين على تنظيم المحتوى وتخطيطه وتحديد طريقة عرضه، وتوفر لهم أيضاً بيئة تساعد على تبادل الآراء فيما بينهم والوصول لحل للمشكلات التي تواجههم في عملية التعلم وحلها بطريقة إبداعية (شعبان، ٢٠١٣م).

وتتكون بيئة التعلم الإلكتروني من عناصر مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، منها: المقررات الإلكترونية وهي عبارة عن محتوى تعليمي يتكون من المعارف والمهارات والاتجاهات المراد إكسابها للمتعلمين، ويتم تصميمها وفق معايير جودة مثل معايير (Quality Matters) وتُعد المكون الرئيس لبيئة التعلم الإلكتروني، نظام إدارة التعلم الإلكتروني (LMS) (Learn Management System) مثل نظام بلاك بورد (Black Board)، والمكونات البشرية في بيئة التعلم الإلكترونية تتألف من المعلمين والمتعلمين واختصاصي التصميم التعليمي واختصاصي الإنتاج التعليمي وفني الدعم الفني (الشهري، ٢٠١٣ م).

وتمثل عملية إنتاج المقررات الإلكترونية نقلة نوعية في تقديم المحتوى التعليمي وتدعيمه بالوسائط المتعددة بكافة أنواعها من أجل تبسيط المحتوى للمتعلم وتجسيد المفاهيم المجردة فيه، وتعميقه من خلال برامج المحاكاة الحاسوبية وأعمال الجرافيك الثابتة والمتحركة (الحياني ومحمد، ٢٠١٩ م).

وتشير بعض الدراسات السابقة إلى فعالية المقررات الإلكترونية في تنمية المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية نحو الحاسب الآلي والبرمجة مثل: دراسة نسرین معوض (٢٠١٣ م) التي هدفت إلى دراسة فعالية مقرر الكتروني في تنمية مهارات البرمجة بلغة ( Visual Basic. Net) لدى طلاب تكنولوجيا التعليم، كما اتفقت معها دراسة عمر (٢٠١٣ م) التي أكدت فعالية مقرر إلكتروني في تنمية مهارات البرمجة والاتجاه نحو البرمجة لدى طلاب الصف الثالث الإعدادي.

وتذكر ماريان جرجس (٢٠١٧ م) أن الدراسات السابقة لم تحسم أفضلية نمط عرض الجزئي مقابل نمط العرض الكلي للمحتوى التعليمي أو العكس، فنجد بعض الدراسات تفضل نمط العرض الجزئي مقابل نمط العرض الكلي، كدراسة تشي وانغ (Chee, Wang, 1996) التي أظهرت نتائجها تفوق المجموعة التي تدرس خرائط المفاهيم بالنمط على مجموعتي الدراسة الأخرتين التي تستخدم نمط العرض الكلي لخرائط المفاهيم ونمط العرض الجزئي ثم بناء خريطة مفاهيم كاملة في نهاية الأسبوع، وهناك دراسات تؤكد على فاعلية نمط العرض الكلي مقابل نمط العرض الجزئي كدراسة المراغي (١٩٩٤ م) التي أظهرت نتائجها تفوق المجموعة التجريبية التي تم تدريسها باستخدام المنظمات المتقدمة التي يتم تقديمها بنمط العرض الكلي.

كما أن استخدام المقررات الالكترونية من قبل المعلمين والمتعلمين من دون التأكد من تحقق معايير ضمان الجودة في تلك المقررات الالكترونية التعليمية يحول دون تحقيقها للأهداف التعليمية المرجوة منها، ويجعل نواتج التعلم ضعيفة ودون المستوى المأمول والمخطط له، لذلك فإن وجود معايير ضمان الجودة يحسن من كفاءة وفاعلية المقررات الالكترونية التعليمية، ويساعد على تطوير المقررات الالكترونية ومعالجة السلبيات التي ظهرت من خلال نتائج تقييم المخرجات أو من خلال التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها من استجابات المتعلمين (أبو خطوة، ٢٠١١م).

لذلك نجد أن هناك اهتماماً كبيراً من كثير من الباحثين والمؤسسات التعليمية التي تُعنى بتحديد معايير لضمان جودة المقررات الالكترونية فقد قدمت دراسة عبدالنبي (٢٠٠٦م) لمجموعة من المعايير لبناء المقررات الالكترونية في ضوء مدخل النظم مكونة (٧٨) معياراً موزعة على خمسة مجالات هي: تحديد الأهداف التدريسية، تحديد مستوى الأداء المطلوب، تحقيق التكامل بين الوسائط المتعددة، تقسيم الموضوعات إلى وحدات منفصلة، استخدام الأشكال والصور والخرائط والجدول، اعتماد الأسلوب واللغة المشجعة على التعلم المستمر. كما سعت دراسة حنان الشاعر (٢٠٠٧م) إلى صياغة مجموعة من المعايير تتعلق بجودة المقرر الالكتروني من وجهة نظر الطالب والمعلم، في حين توصلت دراسة حنان خليل (٢٠٠٨م) إلى معايير جودة المقررات الالكترونية مقسمة إلى (١٥) معياراً رئيسياً تندرج تحتها (١٥٠) مؤشراً. كما توصلت دراسة أبو خطوة (٢٠١١م) إلى قائمة مكونة من (١١) معياراً، و(١٠٨) مؤشراً، وهذه المعايير هي: الهيكل العام للمقرر الإلكتروني، وتقديم الدعم والإرشاد، والأهداف التعليمية للمقرر، ومحتوى المقرر والأنشطة التعليمية، والوسائط المتعددة المتضمنة بالمقرر، واستراتيجيات التعليم، والمشاركة والتعاون وتفاعل الطلبة، والتقييم، والتغذية الراجعة، وتصميم صفحات المقرر الإلكتروني، وإدارة المقرر الإلكتروني.

كما سعت الكثير من المؤسسات والهيئات التعليمية إلى تبني التعليم الإلكتروني في نظمها التعليمية، فقد قامت وزارة التعليم (وزارة التعليم العالي سابقاً) إلى إنشاء مركز التعلم الإلكتروني في عام ٢٠٠٦م وذلك بهدف دعم العملية التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي في كافة مراحلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للجامعات عن طريق تفعيل تطبيقات التعلم الإلكتروني في العملية

التعليمية والتعليم عن بعد، والتأكيد على معايير الجودة في المقررات التعليمية الالكترونية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي (المركز الوطني للتعليم الالكتروني، ٢٠١٠م).